الأمم المتحدة S/2007/262

مجلس الأمن

Distr.: General
7 May 2007
Arabic
Original: English

التقرير نصف السنوي الخامس للأمين العام بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير هو تقريري نصف السنوي الخامس إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٢ – وفي الأشهر الستة الماضية، استمر لبنان في أن يشهد عدم استقرار سياسي متواصل، فيما يتعلق بمسألة إنشاء محكمة خاصة للبنان في سياق عمل لجنة التحقيق الدولية المستقلة والذي يحتل بصورة متزايدة موقع الصدارة.

٣ – وبدأت المشاورات السياسية فيما بين الزعماء اللبنانيين لتسوية خلافاتهم في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وفي خضم فشلها، استقال الأعضاء الشيعة الستة في مجلس الوزراء من الحكومة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. واستقال وزير آخر في ١٣تشرين الثاني/نوفمبر. وزاد التوتر بدرجة أكبر مع إقرار مشروع اتفاق قانوني بشأن المحكمة الخاصة ذات الطابع الدولي في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وتم إقرار الاتفاق القانوني النهائي في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر بواسطة الأعضاء المتبقين في مجلس الوزراء.

٤ – ورأت المعارضة، التي تتألف من حركة أمل وحزب الله وحركة الوطنيين الأحرار وكذلك الرئيس لحود، أن مجلس الوزراء لم يعد يتمتع بشرعية دستورية. وتواصل الحكومة اجتماعاتها وأعمالها، نظرا لأنها تحظى بدعم الأغلبية البرلمانية، وترى الحكومة علاوة على ذلك أنه بما أن رئيس الوزراء لم يقبل بصفة رسمية الاستقالات المقدمة إليه، فإنها لا تعتبر سارية. وفي سياق مناقشة واسعة النطاق بشأن الشرعية الدستورية لما تبقى من مجلس الوزراء، بدأ أنصار حزب الله وحركة أمل وحركة الوطنيين الأحرار اعتصاما أمام مكتب رئيس الوزراء وسط بيروت اعتبارا من ١ كانون الأول/ديسمبر، وهو مستمر حتى اليوم.

٥ - وأدت المظاهرات في بعض الأحيان إلى اشتباكات تتسم بالعنف بين مؤيدي قوى المعارضة ومؤيدي الحكومة. وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر ، قُتل أحد الأشخاص في سياق هذه الاشتباكات. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، قُتل ثلاثة أشخاص وجُرح أكثر من مائة شخص عندما جرت الدعوة إلى إضراب عام وأصبح البلد في حالة شلل. وعقب ذلك بيومين، عندما كان المانحون يجتمعون في باريس ويتعهدون بتقديم المساعدة لإعادة إعمار لبنان تحولت اشتباكات وقعت في حرم جامعة بيروت إلى اشتباكات عنيفة، مما أدى إلى سقوط أربعة قتلى وأكثر من مائة وخمسين جريحا. ووقعت اشتباكات مجددا أيضا في الأجزاء الريفية من وادي البقاع في شباط/فبراير.

٦ - وبذلت مجموعة متنوعة من الأطراف والعناصر الفاعلة جهودا تستحق الثناء للتوسط بين طرفي الخلاف في لبنان. وأرست الزيارات والجهود التي تستحق الثناء من جانب أمين عام جامعة الدول العربية والمبادرة التي تستحق الثناء التي تقدمت بها المملكة العربية السعودية أسس إجراء محادثات بين زعيم الأغلبية البرلمانية، سعد الحريري، ورئيس البرلمان، نبيه بري، في أوائل آذار/مارس. غير أنه لا يزال يتعين إيجاد حل للأزمة ولا تزال المواجهة التي تصيب لبنان بالشلل مستمرة.

٧ - قدمت إليَّ مرتين في الأشهر الأربعة الماضية، التماسات موقعة من أغلبية أعضاء البرلمان يعربون فيها عن تأييدهم لعقد دورة برلمانية للتصديق على إنشاء المحكمة الدولية. ولم يجتمع البرلمان منذ نهاية دورة الخريف، ولا يزال يتعين عليه بدء مداولاته في دورة الربيع المعتادة، والتي بدأت بصفة رسمية في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٧، نظرا لأن رئيس البرلمان لم يوجه دعوة إلى البرلمان للانعقاد. وفي ضوء هذه الخلفية، بعث إليَّ رئيس الوزراء فؤاد السنيورة برسالة مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل يطلب فيها أن يقوم مجلس الأمن، في ضوء ''الشلل'' للبرلمان اللبناني، ''ببحث طرق وسبل بديلة تكفل إنشاء المحكمة الخاصة للبنان بدون تأخير، وهو أمر أساسي للحفاظ على الحريات وقمع المزيد من عمليات الاغتيال السياسية''.

٨ - وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، اغتال في بيروت رجال مسلحون بيير الجميل وزير الصناعة، وهو سليل إحدى الأُسَر السياسية بلبنان. وفي ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧، قُتل ثلاثة أشخاص عندما تم بنجاح تفجير حافلتين قرب قرية بكفايا. وجُرح سبعة عشر شخصا. وأدان أعضاء مجلس الأمن هذه التصرفات، وأدانوا مجددا في مناسبتين نداءاتهم السابقة إلى جميع الأطراف المعنية بالتعاون بصورة كاملة على وجه السرعة من أجل التنفيذ الكامل لجميع القرارات ذات الصلة المتعلقة باستعادة السلامة الإقليمية والسيادة الكاملة

والاستقلال السياسي للبنان، ولا سيما القرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، و ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، و ١٦٣٦ (٢٠٠٥)، و ١٦٦٤ (٢٠٠٦)، و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد أدان سلفي وأنا أيضا أدين أعمال العنف هذه.

٩ - وفي حين يسود لبنان هدوء مشوب بالتوتر، فإن شهر آذار/مارس شهد زيادة في عدد التهديدات الأمنية والإنذارات بوجود قنابل والتي جرى الإبلاغ عنها. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، عثر على شابين مقتولين بعد ثلاثة أيام من اختفائهما في أحد الأحياء الجنوبية في بيروت. وكانت هناك مزاعم بأن الحادث قد يكون مرتبطا بالتوتر الطائفي.

ثانيا - تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

١٠ - عقب صدور التقرير الأخير المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ بشأن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2006/832)، تحقق المزيد من التقدم لتعزيز الترتيبات التي تضمنها القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)[(١)]. وهذا التقدم يتعلق بتحقيق الاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي في ظل السلطة الوحيدة والخالصة للحكومة، كما دعا إلى ذلك القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

١١ - ولا يزال يتعين مع ذلك التنفيذ الكامل لأحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) الذي يدعو إلى تفكيك ونزع سلاح جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية والاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي في ظل السلطة الوحيدة والخالصة للحكومة، وكذلك تأييد المجلس لعملية انتخابية حرة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية في لبنان وفقا للقواعد الدستورية اللبنانية التي وضعت دون تدخل أو نفوذ أجنبي، والتي لا يزال يتعين تنفيذها بالكامل.

ألف - سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي

١٢ - كرد فعل لتقريري الأخير المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧ بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2007/147)، أصدر المجلس بيانا رئاسيا مؤرخا ١٧ نيسان/أبريل (S/PRST/2007/12)، أكد فيه مجددا تأييده التام لحكومة لبنان الشرعية والمنتخبة بصفة ديمقراطية، ودعا إلى الاحترام التام للمؤسسات الديمقراطية للبلد، وفقا لدستورها، وأدان أي جهد لزعزعة استقرار لبنان. ودعا المجلس كذلك جميع الأحزاب السياسية اللبنانية إلى التحلي

(١) انظر الرسالة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (A/2006/933) وتقريري المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧ بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2007/147).

بروح المسؤولية بهدف التوصل عن طريق الحوار إلى منع المزيد من تدهور الحالة في لبنان، وأكد مجددا دعمه القوي لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي، في نطاق حدوده المعترف بها دوليا وفي ظل السلطة الوحيدة والخالصة لحكومة لبنان.

١٣ - وفي سياق المواجهة السياسية المطولة وانتشار المزاعم بأن عمليات تهريب غير مشروعة للأسلحة تجري سرا عبر الحدود السورية - اللبنانية، أصدر تحالف ١٤ آذار/مارس، الذي يمثل فصيل الأغلبية في البرلمان، بيانا في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أكد فيه أن ''القوى المرتبطة مباشرة بالمخابرات السورية تتولى إحضار شحنات جديدة من الأسلحة وتوزيعها في مناطق حساسة بلبنان، ولا سيما في غرب البقاع وراشيا وبعض المناطق في جبل لبنان''. واستطرد البيان بتوجيه ''انتباه جامعة الدول العربية والأمم المتحدة إلى الممارسات المستمرة للنظام السوري في لبنان''. وقد نفت حكومة الجمهورية العربية السورية تكرارا أي مشاركة في تهريب الأسلحة أو أي نشاط استخباراتي في لبنان، وأشارت إلى جهودها وتعاونها التام في إنفاذ حظر الأسلحة المفروض بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأبلغني أيضا الرئيس الأسد أثناء اجتماعنا في دمشق في ٢٤ نيسان/أبريل بأن الجمهورية العربية السورية ترغب في العمل مع الأمم المتحدة بشأن جميع المسائل ذات الصلة بالسلام والاستقرار في المنطقة، وأكد مجددا أيضا التزام الجمهورية العربية السورية بالتنفيذ التام للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والنهوض بالمشاورات مع الأمم المتحدة بذلك الشأن.

١٤ - ومن المؤسف، أنه لم يتحقق بعد توقع البدء فورا في عملية بين لبنان والجمهورية العربية السورية، على أساس جدول أعمال متفق عليه، والتي ستؤدي في نهاية المطاف إلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة، كما جرى الإعراب عن ذلك في التقرير الأخير (S/2006/832) وتنفيذا للأحكام ذات الصلة من القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦). وقمت بحث الرئيس الأسد على إقامة علاقات دبلوماسية مع لبنان، وأكد مجددا استعداده من حيث المبدأ لإقامة علاقات مع لبنان. وفي الوقت نفسه، أعادت الجمهورية العربية السورية تأكيد موقفها لي ومفاده أن إقامة تمثيل دبلوماسي متبادل مسالة ثنائية. ولا أزال أعتقد بأن إقامة علاقات دبلوماسية رسمية ستشكل إجراء هاما لتأكيد الاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي. وكما ورد في التقرير نصف السنوي الأخير، فإن اتخاذ خطوات نحو إقامة علاقات دبلوماسية بين الجمهورية العربية السورية ولبنان سيساهم بصورة ملموسة في استقرار المنطقة.

١٥ - ولا يزال تأكيد سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي يرتبط على نحو لا ينفصم بترسيم الحدود المشتركة مع الجمهورية العربية السورية. وستساهم الخطوات نحو الترسيم الكامل للحدود بين لبنان وسوريا بصورة كبيرة أيضا في استقرار المنطقة.

١٦ - وأكدت من جديد حكومة الجمهورية العربية السورية في رسالتها إلى مجلس الأمن المؤرخة ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٧، موقفها بأن مسألة ترسيم الحدود بين الجمهورية العربية السورية ولبنان هي مسألة ثنائية تتصل بسيادة الدولتين ويجب أن تحل بالاتفاق بين الحكومتين السورية واللبنانية. وأبلغتني الجمهورية العربية السورية أيضا في آخر لقاء لي مع الرئيس الأسد في ٢٤ نيسان/أبريل، أنها مستعدة لاستئناف اجتماعات لجنة الحدود السورية - اللبنانية وأنها توافق على بدء عملية الترسيم انطلاقا من الشمال إلى الجنوب. وإنني أرحب بموافقة الرئيس الأسد على إعادة إحياء لجنة الحدود مع لبنان.

١٧ - وأعتقد أن تحديد وترسيم الحدود السورية - اللبنانية هو بالفعل مسألة ثنائية لا يمكن تسويتها إلا عبر اتفاق ثنائي. وفي ما يتعلق بالجزء الأكبر من طول الحدود السورية - اللبنانية، لا توجد أي عوائق تحول دون بدء هذه العملية في وقت مبكر. وأنا أتطلع الآن إلى معاودة اجتماعات لجنة الحدود الثنائية، طبقا لما تعهد به الرئيس الأسد، وإلى إبرام اتفاق بشأن الحدود يشكل بدوره أداة هامة ومفيدة لمعالجة الهواجس التي أوردها أعضاء مجلس الأمن بشأن الادعاءات والتقارير التي تفيد عن عمليات نقل أسلحة عبر الحدود بصورة غير مشروعة في انتهاك لسيادة لبنان وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١٨ - وفي ما يتعلق بمزارع شبعا، أبلغتني الجمهورية العربية السورية أيضا في رسالتها المؤرخة ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٧ أن ''الانسحاب الإسرائيلي من المنطقة أساسي، على أن يكون مفهوما أن ترسيم الحدود سيلي الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان السوري المحتل''. وكانت الجمهورية العربية السورية قد أشارت لي في وقت سابق إلى موافقتها - المنسجمة مع تصريحات عدد من كبار مسؤوليها بأن مزارع شبعا ستُعتبر لبنانية - على خطة النقاط السبع اللبنانية التي تدعو إلى وضع مزارع شبعا تحت سلطة الأمم المتحدة إلى حين تسوية مسألة ترسيم الحدود الدائمة والسيادة اللبنانية عليها. ولاحظ التقرير الثالث نصف السنوي المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2006/248)، أنه يبدو أن ''هناك توافقا في الآراء بشأن الحاجة العامة إلى ترسيم الحدود السورية - اللبنانية''. وقد أكد مجلس الأمن من جديد هذا الموقف بشأن ضرورة ترسيم الحدود بموجب قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦).

١٩ - وفي هذا السياق ، أكرر أيضا تأكيد الموقف بأنه رغم أن إيجاد حل دائم لهذه المسألة بالذات يبقى متوقفا على ترسيم الحدود بين الجمهورية العربية السورية ولبنان، تنفيذا للقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وعلى ترسيمها على الأرض في نهاية المطاف، فقد أُحطت علما أيضا بخطة النقاط السبع التي وضعتها الحكومة اللبنانية والنهج المقترح فيها. وعليه، فإنني سأستمر في عملي لدراسة التعريف الجغرافي لمزارع شبعا، على نحو ما ورد في تقريري المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧ عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/20007/147).

٢٠ - وكما أوردتُ أيضا في تقريري الأخير، لا تزال الانتهاكات الجوية الإسرائيلية للخط الأزرق من خلال عمليات التحليق التي تقوم بها الطائرات النفاثة والطائرات من دون طيار التابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية متواصلة بصورة شبه يومية. وتواصل حكومة إسرائيل التأكيد أن عمليات التحليق الجوي هي تدبير أمني ضروري سيستمر إلى حين الإفراج عن الجنديين الإسرائيليين المختطفين وتطبيق الاحترام الكامل لحظر الأسلحة، المنصوص عليه في الفقرتين ١٤ و ١٥ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتواصل الحكومة اللبنانية احتجاجها على عمليات التحليق هذه معتبرة إياها انتهاكا خطيرا للسيادة اللبنانية وانتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) واعتبرت في رسالة مؤرخة ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ وجهتها مؤخرا إلى مجلس الأمن أنه لا ينبغي ربط عمليات التحليق الإسرائيلية بتطبيق حظر الأسلحة.

٢١ - وإدراكاً مني للعواقب المحتملة لاستمرار الانتهاكات المنتظمة للسيادة اللبنانية عبر عمليات التحليق الإسرائيلية، طلبتُ، على نحو ما ذكرتُ في الإحاطة التي قدمتها إلى مجلس الأمن بشأن رحلتي إلى الشرق الأوسط في ٥ نيسان/أبريل، من حكومة إسرائيل الكف عن سياسة عمليات التحليق التي تشكل انتهاكا للسيادة اللبنانية وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأنا لا أزال أتوقع توقف هذه الخروق والانتهاكات الجوية للسيادة اللبنانية بشكل تام.

٢٢ - وأكدت الحكومة اللبنانية أيضا في رسالة وجهتها إلى أعضاء مجلس الأمن في ٤ نيسان/ابريل ٢٠٠٧، أن استمرار إسرائيل في احتلال الجزء الشمالي من قرية الغجر يشكل خرقا آخر للخط الأزرق. وعليه، فإن وجود إسرائيل في بلدة الغجر يشكل انتهاكا للسيادة اللبنانية. وتجرى معالجة هذه المسألة من خلال الاجتماعات الثلاثية التي يعقدها قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وأنا واثق أنه من الممكن إيجاد حل للتباين القائم في وجهات النظر في الوقت المناسب. وينطبق الأمر عينه على الانتهاكات الإسرائيلية لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية التي حدثت في سياق الحوادث على طول الخط الأزرق في شهري

شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٧. وأنا لا أزال على ثقة تامة بأن آلية الاجتماع الثلاثي الذي يدعو قائد قوة البعثة إلى عقده يمكن أن تُستخدَم لمعالجة مثل هذه الحوادث بشكل مرضٍ.

باء – بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على كامل الإقليم اللبناني

٢٣ – في ظل ظروف الأزمة السياسية التي يمر بها لبنان حاليا، لا تملك الحكومة إلا قدرة مقيَّدة على بسط سلطتها على كامل الإقليم اللبناني. فحتى الشرعية الدستورية للحكومة باتت موضع تشكيك من جانب المعارضة. لذا فإن إيجاد حل لهذه الأزمة عن طريق الحوار والتوافق هو شرط مسبق ضروري لبسط سيطرة الحكومة اللبنانية على كامل الإقليم اللبناني ولممارسة الحكومة حصريةَ الاستخدام المشروع للقوة.

٢٤ – وحمل تقريري الأخير عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠١) (S/2007/147) مجلسَ الأمن، رغم إشادة هذا الأخير بالخطوات التي قامت بها الحكومة اللبنانية لممارسة حصرية استخدام القوة في كامل إقليمها، على الإحاطة علما مع القلق بأنشطه تقوم بها عناصر مسلحة غير مرخص لها خارج منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وعلى تكرار تأكيد دعوته إلى حل جميع الميليشيات والمجموعات المسلحة في لبنان ونزع سلاحها.

٢٥ – وأبرزتُ في تقريري الأخير الجهود والانجازات الجديرة بالثناء التي تقوم بها الحكومة اللبنانية والقوات المسلحة اللبنانية من أجل بسط سيطرة الحكومة على كامل الإقليم اللبناني. كما اضطلعت هذه القوات على وجه الخصوص بدور جدير بالثناء في الأشهر الأخيرة في إطار ما تبذله من جهود لتحقيق حصرية الاستخدام الشرعي للقوة من قبل الحكومة.

٢٦ – بيد أنني أوضحت أيضا أن القوات المسلحة اللبنانية تنوء تحت ضغط شديد، مما يحد من قدرتها على الاضطلاع بكامل مسؤولياتها. وأكرر تأكيد دعوتي البلدان المانحة إلى المبادرة بتقديم المساعدة إلى هذه القوات بما يمكّنها من الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وفي ما يتعلق ببسط سيطرة الحكومة اللبنانية على كامل الإقليم اللبناني وتحقيق حصرية استخدام القوة في جميع إنحاء لبنان من قبل الحكومة **المنتخبة** ديمقراطيا تنفيذا لأحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وكما سبق أن أبلغتُ مجلس الأمن في الإحاطة الأخيرة التي قدمتها بشأن رحلتي إلى المنطقة في ٥ نيسان/أبريل، فقد أشارت الحكومة اللبنانية إلى أنها ستكون على استعداد للنظر في طلب مزيد من المساعدة التقنية والتدريب والمعدات، بما في ذلك على صعيد ثنائي، بغية تعزيز قدرات قواتها على مراقبة حدودها بشكل أفضل. وأبلغتني الحكومة اللبنانية أيضا أنها ما فتئت تتخذ سلسلة من التدابير الرامية إلى كبح الأنشطة المتعلقة بالأسلحة غير المشروعة. وتحقيقا لهذه الغاية جرى نُشر ٠٠٠ ٨ جندي على طول الحدود الشرقية

والشمالية مع الجمهورية العربية السورية. وعلاوة على ذلك، أكدت لي الحكومة اللبنانية مرة أخرى أنها تعتبر مسألة مراقبة الحدود ومنع الدخول غير المشروع للأسلحة قضيتين حيويتين للأمن القومي.

٢٧ - وقُدمت إلي معلومات مفصلة متصلة بعدد كبير من نقاط العبور غير المشروعة بين الجمهورية العربية السورية ولبنان يقال إن عديدا منها يُستخدم لعمليات تهريب تشمل في معظم الأحيان الوقود والأسمنت والسيارات المسروقة، يقوم بها مواطنون سوريون ولبنانيون. لكن الأمم المتحدة غير قادرة على التحقق من هذه المعلومات. بيد أن مجرد الإشارة إلى ذلك كافٍ للتشديد على ضرورة تحديد كامل الحدود السورية - اللبنانية وإدخال تحسينات على مراقبة الحدود.

٢٨ - ومع أن الحكومة اللبنانية أحرزت تقدما كبيرا في تثبيت سلطتها، لا يزال هناك قلق إزاء استمرار التحدي الذي تشكله الميليشيات للسلطات الشرعية. وفي تقريري الأخير (S/2007/147)، لاحظت بشكل خاص مع القلق أنشطة حزب الله والميليشيات الأخرى خارج منطقة عمليات القوة. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت تقارير عن إرسال شحنات أسلحة واتجارٍ بها، كنتُ أشرتُ إليها أيضا في ذاك التقرير. فكل شكل من أشكال النقل غير المشروع للأسلحة لا يتعارض فقط مع القرار ١٧٠١، بل يقوض أيضا بطبيعته سلطة الدولة وحصرية الاستخدام المشروع للقوة من قبلها، الأمر الذي يتنافى مع القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). كما وصلتني معلومات من إسرائيل عن تهريب الأسلحة. وكانت هذه المعلومات مفصلة وضخمة كما بيَّنتُ في تقريري الأخير. وبالإضافة إلى ذلك، وردت إليَّ تقارير من دول أعضاء أخرى تعرض بالتفصيل كيفية حصول عمليات النقل غير المشروع للأسلحة. واستنادا إلى تلك التقارير، فإن بعض الأسلحة المنتجة خارج المنطقة تصل عبر بلدان ثالثة وتُستقدَم سرا إلى لبنان عبر الحدود السورية - اللبنانية. ويُزعم أن عمليات النقل هذه تحدث بشكل منتظم.

٢٩ - وفي ضوء تلك الخلفية، أكدت في المحادثات التي أجريتها أخيرا مع الرئيس الأسد في دمشق على أهمية منع دخول الأسلحة بشكل غير مشروع إلى لبنان. وقد أنكرت الجمهورية العربية السورية بصورة متسقة التقارير التي تفيد بوجود اتجار غير مشروع بالأسلحة عبر الحدود السورية - اللبنانية، باستثناء بعض الحوادث الفردية، كما اتضح من ضبط السلطات السورية لشاحنة تحمل لوحاتها أرقاما عراقية، كانت تقل أسلحة مهربة، في طريقها إلى لبنان، كما ورد بيانه في الرسالة التي وجهتها الجمهورية العربية السورية إلى مجلس الأمن بتاريخ

٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٧. وقد استلمت أيضا عددا من الصور التي تبين الأسلحة المهربة التي ضبطت في تلك الحادثة.

٣٠ - وإنني أشاطر مجلس الأمن دعوته لحكومة الجمهورية العربية السورية التي عبر عنها في بيانه الرئاسي الصادر حديثا، (S/PRST/2007/12) إلى اتخاذ المزيد من التدابير لتعزيز نظم الرقابة على الحدود السورية - اللبنانية، مع تأكيدي بأن تعاون سوريا، في ظل هذه الظروف، في إنفاذ حظر الأسلحة المفروض بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) يمثل عنصرا لا غنى عنه لتمكين الحكومة اللبنانية من ممارسة سيطرتها على كامل أراضيها. وإنني، وقد أحطت علما برسالة الجمهورية العربية السورية إلى مجلس الأمن المؤرخة ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٧، والمعلومات الواردة فيها بأن الجمهورية العربية السورية ضبطت شاحنة تحمل لوحات بأرقام عراقية، كانت تقل أسلحة مهربة، أواصل النظر إلى مسألتي ترسيم الحدود السورية - اللبنانية والسيطرة الصارمة عليها، من جانب الطرفين، باعتبارهما مسألتين حاسمتي الأهمية.

٣١ - وفي ضوء ذلك، أعمل على مواصلة وضع إطار لتقييم الحالة على امتداد الحدود، واعتزم إرسال بعثة مستقلة في أسرع وقت ممكن، بالتنسيق الوثيق مع حكومة لبنان، لتقوم بتقييم كامل لعملية رصد الحدود. وعملا بما جاء في البيان الرئاسي المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل، سأبقي المجلس على اطلاع بشأن ما أجريه من اتصالات مع حكومة لبنان، وسأقدم تقريرا إلى المجلس في الوقت المناسب عن نتائج هذه الاتصالات، وما يقترح من توصيات في هذا الصدد.

٣٢ - وقد أحطت علما أيضا بتأكيدات الجمهورية العربية السورية، التي أشرت إليها في تقريري المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧ (S/2007/147)، بأن إسرائيل تقوم بإرسال أسلحة إلى بعض الجماعات اللبنانية، وبالتكهنات الإعلامية المتزايدة في هذا الصدد. وأكدت بعض التقارير أيضا على أن أطرافا أخرى من داخل المنطقة وخارجها تقوم بعمليات نقل مماثلة للأسلحة. ولم أُزوَّد بأية أدلة تدعم هذه المزاعم. وفي الوقت نفسه، لا يسعني إلا أن أعرب عن قلقي بشأن الطبيعة المزعجة لجميع هذه التقارير والادعاءات والتخمينات، التي تبين أن ممارسة لبنان لسلطته على كامل أراضيه، واحتكاره الحصري للاستخدام المشروع للقوة، لا يزالان بعيدين عن الوصف بأنهما موضع إجماع وتأكيد.

٣٣ - وأشرت في تقريري الأخير أيضا إلى القلق الذي يساورني إزاء تزايد التهديدات التي تشكلها الجماعات الإسلامية المتطرفة، التي يقال إنها وجدت لها ملاذا آمنا في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، لتواجد الأمم المتحدة في لبنان. ويتناقض وجود هذه الجماعات،

وما يُتناقل من أخبار بشأن تزايد أعدادها، تناقضا صريحا مع أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وهو مدعاة للانزعاج البالغ، ولا يعد مصدر تهديد لتواجد الأمم المتحدة فقط، بل إنه يقوض من بسط حكومة لبنان لسيطرتها على كامل أراضيها واحتكارها لاستخدام القوة دون منازع. وقد اعتقلت قوى الأمن الداخلي، إثر حادثة تفجير الحافلتين في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧، عددا من أعضاء جماعة فتح الإسلام ومعظمهم مواطنون سوريون. وقد أبلغني المسؤولون اللبنانيون باعتقادهم بأن جماعة فتح الإسلام، التي تشترك مع تنظيم القاعدة في المنطلقات الإيديولوجية، تتلقى تمويلا من جماعة الميليشيا المعروفة بـ ''فتح – الانتفاضة'' ومقرها في دمشق، وتتكون بشكل رئيسي من مواطنين سوريين، وفلسطينيين من المقيمين عادة في الجمهورية العربية السورية، ولو أن هناك أيضا بعض اللبنانيين وأفراد جنسيات أخرى بين عناصرها النشطة. ويعتقد أن عدد أعضاء جماعة فتح الإسلام يتراوح بين ٢٠٠ إلى ٢٥٠ عضوا، وأنها تخضع لقيادة مواطن أردني من أصول فلسطينية مطلوب للاستجواب بشأن اغتيال دبلوماسي من الولايات المتحدة في عمان، في عام ٢٠٠١. وذكرت حكومة الجمهورية العربية السورية، في رسالة بعثت بها إلى رئيس مجلس الأمن، مؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٧، أنها تنكر بشكل قاطع الاتهامات التي وجهها إليها بعض المسؤولين اللبنانيين بوجود تنسيق بين هيئات سورية وجماعة فتح الإسلام. وأكد وزير الداخلية السوري أن تلك الجماعة ترتبط بتنظيم القاعدة، وكان لها اتصالات مع قائد تنظيم القاعدة السابق في بلاد الرافدين، أبو مصعب الزرقاوي. ووفقا لما ذكرته حكومة الجمهورية العربية السورية، فإن قائد جماعة فتح الإسلام وهو أردني من أصول فلسطينية، قضى ثلاث سنوات في السجن حتى عام ٢٠٠٦، وهو مطلوب للاعتقال مجددا في الجمهورية العربية السورية. وكررت حكومة الجمهورية العربية السورية أيضا في رسالتها بأنها تأسف لهذه الاتهامات، وتؤكد أنها تدين جميع الجرائم، وتواصل وقوفها مع لبنان من أجل تعزيز استقراره وأمنه الداخلي.

٣٤ - وأود أن أشير كذلك إلى أن بسط الحكومة لسيطرتها على كامل الأراضي اللبنانية يظل أيضا رهنا بإيجاد حل للتواجد الإسرائيلي في الجزء الشمالي من قرية الغجر. ويتواصل مناقشة المسألة من خلال قناة الاجتماع الثلاثي الأطراف، وأتوقع أنه سيتم حلها وفقا لما جاء في البيان الرئاسي الصادر مؤخرا عن مجلس الأمن.

جيم - حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

٣٥ - كما ذكرت سابقا، أعتقد أن نزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية يجب أن يتم من خلال عملية سياسية تفضي إلى التأكيد الكامل لبسط سيطرة حكومة لبنان على

كامل أراضيه. وتفترض هذه العملية السياسية، في المقام الأول، وجود حوار، وروح تعاون، بين مختلف القوى السياسية في لبنان. وبذلك، فإن إيجاد حل للازمة السياسية المتواصلة في لبنان – التي تتمحور أساسا حول مشكلة المحكمة الدولية وإنشاء حكومة وحدة وطنية – هو شرط مسبق ضروري لمثل هذه العملية السياسية ذات الآثار البعيدة.

٣٦ – وفي الوقت نفسه، فإن إنفاذ حظر الأسلحة المفروض بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وتعاون الأطراف خارج لبنان، لا سيما الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية، يظلان مكونا رئيسيا لضمان المضي في تنفيذ هذه العملية السياسية وعدم تقويضها من جانب الأطراف والجماعات التي توسع نطاق سلطتها السياسية من خلال حيازة الأسلحة. وذكرت في دمشق، في ٢٤ نيسان/أبريل، أنه ينبغي للجمهورية العربية السورية أن تدعم عملية حل جميع الجماعات المسلحة في لبنان ونزع أسلحتها، بما يتفق مع التزامها بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٣٧ – وفي الأشهر القليلة الماضية، لم تدر مناقشات بين القادة السياسيين اللبنانيين بشأن عملية سياسية من هذا النوع تفضي إلى حل جميع الميلشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها. وعلى العكس من ذلك، وفي سياق الأزمة المتواصلة، هناك تقارير وتخمينات إعلامية متزايدة بأن طائفة من الجماعات اللبنانية تقوم بتوسيع ترساناتها الحالية من الأسلحة، أو أنها بصدد استعادة حجم قدراتها من الأسلحة.

٣٨ – وفي سياق الأزمة السياسية المتطاولة التي أفضت إلى شل قدرات لبنان، تواتر الإعراب عن مخاوف مفادها أنه يمكن حتى لحالة الوضع الراهن المؤقتة المشوبة بالاضطراب، والتي أمكن الإبقاء عليها بعد انتهاء الحرب الأهلية – وهو الوضع الذي تخلت في إطاره معظم التجمعات السياسية اللبنانية، باستثناء حزب الله، عن قدراتها من الأسلحة – أن تضمحل، مما سيفضي إلى عملية إعادة تسلح واسعة النطاق، تقود إلى إحياء شبح المواجهة المجددة بين اللبنانيين. ولم تتمكن الأمم المتحدة من التحقق بشكل متعمق من الأسس الواقعية الملموسة التي تستند إليها هذه المخاوف. بيد أنني يساورني بالغ القلق بأن الخطاب العام والإعلامي الحالي – سواء استند إلى دلائل ملموسة أو كان مرده إلى التخمين – قد يفضي في الواقع إلى تسريع سباق التسلح المحلي في لبنان، بل قد يحفزه، مما سيفضي إلى نتائج لا يمكن التكهن بها.

٣٩ – وقد أشرت أعلاه، وفي تقريري الصادر مؤخرا (S/2007/147) إلى ما تؤكده الجمهورية العربية السورية من أن بعض الجماعات اللبنانية تتلقى أسلحة من إسرائيل. وهناك أيضا تكهنات إعلامية بأن إسرائيل، وبعض الأطراف الأخرى داخل المنطقة وخارجها، تزود

الجماعات المرتبطة بحركة ١٤ آذار بالأسلحة. و لم تتلق الأمم المتحدة أية أدلة تؤيد هذه المزاعم.

٤٠ - وأبلغتني حكومة لبنان أن قوات الأمن اللبنانية قامت، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بمهاجمة منازل لعدد من أعضاء الحزب القومي الاشتراكي السوري في شمال لبنان، واكتشفت كميات كبيرة من الأسلحة والمتفجرات، من أنواع مختلفة. وقد أعلنت السلطات اللبنانية أيضا عن هذه المعلومات. وأصدر رئيس الحزب القومي الاشتراكي السوري بيانا جاء فيه أن اقتحام منازل أعضائه كان بدوافع سياسية، وأن الأسلحة التي عُثر عليها هي من مخلفات أسلحة أفراد المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي في ثمانينيات القرن الماضي.

٤١ - وعلمت من حكومة لبنان أيضا أن سلطات الجمارك اللبنانية احتجزت سيارة خاصة في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٧، في منطقة جبل لبنان، وضبطت ٢٥ بندقية كلاشينكوف جديدة، بالإضافة إلى ستة صناديق يحتوي كل منها على ٧٠٠ رصاصة و٥٠ جهاز شحن. وقد أعلن عن هذه المعلومات أيضا في لبنان.

٤٢ - وفيما يخص المليشيات الفلسطينية في لبنان، لم يُحرز أي تقدم تجاه نزع سلاح هذه الجماعات أو حلها، كما لم تتخذ أية إجراءات في هذا الصدد. وواصل ممثلي الخاص حواره مع ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، الذي هو أيضا على اتصال وثيق مع السلطات اللبنانية بشأن جميع المسائل التي تحظى باهتمام مشترك.

٤٣ - وكما بينت في تقريري المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧ (S/2007/147)، ادعى حزب الله بأنه يقوم بتعزيز قدراته وإعادة بناء حضوره المسلح، وأن له حضورا في جنوب لبنان، قرب الخط الأزرق، وأن لديه أسلحة كثيرة، كما أكد حقه في نقل أسلحته داخل البلاد لكي يتسنى له مقاومة إسرائيل. وتواتر تأكيد إسرائيل أيضا بأن حزب الله يقوم بإعادة بناء تواجده وهياكله الأساسية في جنوب لبنان، وأنه لا يزال يتلقى أسلحة عبر الحدود السورية - اللبنانية. وبينت أيضا في ذلك التقرير أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لم تستلم أية تقارير عن وجود أفراد مسلحين غير مرخص لهم في المنطقة أثناء الفترة قيد الاستعراض، باستثناء بعض الصيادين المحليين والعناصر الفلسطينية المسلحة، الذين يقتصر وجودهم غالبا على مخيمات اللاجئين. وبالإضافة إلى ما سبق، أشرت إلى أن الجهود المشتركة المبذولة من القوات المسلحة اللبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لم تكشف عن وجود أية عمليات نقل غير مشروعة للسلاح إلى مناطق جنوب نهر الليطاني.

٤٤ - وكما أشرت في تقريري الصادر مؤخرا، المؤرخ ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧، اعترضت السلطات اللبنانية شاحنة تقل صواريخ، ومنصات إطلاق صواريخ ومدافع هاون، في إحدى ضواحي بيروت الشرقية. وعلمت حديثا من حكومة لبنان أن الشاحنة كانت قد ضبطت في الأصل من طرف مسؤولي الجمارك اللبنانيين أثناء توجهها عبر الطريق الرئيسية الرابطة بين بيروت ودمشق، وكان ذلك بين بلدتي شتورة ودار البيدر في لبنان، وقد حُولت بعد ذلك إلى بيروت لإخضاعها لتفتيش دقيق. وعثر مسؤولو الجمارك على كمية كبيرة من مدافع الهاون وقذائف الهاون والصواريخ وقنابل الإنارة، كانت تقلها الشاحنة. واعترف حزب الله في بيان أدلى به إلى وسائط الإعلام بأنه قد تمت مصادرة ''شاحنة كانت تحمل ذخائر لعناصر المقاومة من سهل البقاع إلى الجنوب''، وطالب البيان بأنه ''يتعين على السلطات المختصة إعادة الشاحنة والذخائر إلى عناصر المقاومة''. وتشكل هذه الأنشطة انتهاكا للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٤٥ - وعلمت كذلك من حكومة لبنان أن السلطات اللبنانية ألقت القبض، في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧، على ثلاثة أشخاص في حوزتهم ثلاث قذائف من نوع ''ستريلا''، بقرب النبطية. وهذه الحادثة تشكل أيضا مخالفة لأحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٤٦ - واتهم حزب الله جماعات أخرى بأنها تقوم بتخزين كميات من الأسلحة سرا، واعترف علنا بأنه سيظل مليشيا مسلحة، متحديا بذلك أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٤٧ - وفي خطابات عامة أخرى، بدا أن نصر الله يرفض القول بأن حزب الله ''دولة داخل دولة'' مثيرا الشكوك حول سلطة الدولة اللبنانية في صميمها. وبدا أيضا أنه يضع شروطا لتزع سلاح مجموعته (''حل قضية المقاومة'') تقوم على بناء ''دولة قوية وجيش قوي''. وفي هذا السياق، أشير إلى الملاحظات الواردة في تقارير سابقة بشأن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (الوثيقة S/2005/673 المؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ والوثيقة S/2006/248 المؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦)، ومؤداها أن غالبية المليشيات اللبنانية، تنفيذا لاتفاق الطائف لعام ١٩٨٩، اندمجت في القوات المسلحة اللبنانية خلال التسعينات، وفقا لما نص عليه اتفاق الطائف بأن ''يتم الإعلان عن تسريح جميع المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية'' وأن تسلم ''أسلحة المليشيات إلى حكومة لبنان خلال فترة مدتها ستة أشهر'' تبدأ بالتصديق على الاتفاق. وأشير هنا إلى أن بناء دولة قوية وجيش قوي، إنما يلبي، من حيث المنطق، عمليات نزع سلاح المليشيات وتسريحها، وإدماج قدراتها العسكرية في القوات المسلحة النظامية، والتزام هذه المليشيات بالمشاركة في العملية السياسية الديمقراطية، ولا يأتي قبلها.

٤٨ - وعلى هذا الأساس، أؤكد أيضا أهمية التعاون من جانب الأطراف الإقليمية التي لها صلات بحزب الله. ويمثل التنفيذ التام للحظر الذي فرضه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) على الأسلحة عنصرا لا غنى عنه في الحد من التوتر ومن احتمالات الصراع القائمة حاليا في لبنان، وفي تمهيد السبيل لنزع سلاح جميع المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسريحها. وهو أيضا التزام يفرضه قرار مجلس الأمن على جميع الدول الأعضاء.

٤٩ - وأكرر أيضا الدعوة الموجهة إلى جميع الأطراف التي بإمكانها التأثير على حزب الله بأن تؤيد تحويله إلى حزب سياسي محض، تماشيا مع مقتضيات اتفاق الطائف، باعتبار ذلك وسيلة لنزع سلاح جميع المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية بالكامل.

٥٠ - ويشكل نزع السلاح المحتمل لحزب الله، بما معناه إتمام تحوله في نهاية المطاف إلى حزب سياسي محض، تماشيا مع مقتضيات اتفاق الطائف، عنصرا أساسيا لكفالة إنهاء الأعمال العدائية بصورة دائمة وحكما بالغ الأهمية ينبغي تنفيذه في إطار تطبيق القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ولاستعادة لبنان سيادته الكاملة وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي. إضافة إلى ذلك، فإني مقتنع أشد الاقتناع بواجب أن يتم، في نهاية الأمر، توجيه مسار التنافس والخصومة بين الفصائل المختلفة في لبنان في إطار من المنافسة السياسية بدلا من أن ينطوي ذلك على احتمال تصعيد الأمور إلى مواجهة مسلحة. فنزع سلاح جميع المليشيات في لبنان وتسريحها خطوة هامة في هذا الصدد.

دال - عملية الانتخابات الرئاسية

٥١ - أصبحت مسألة رئاسة الجمهورية في لبنان مرة أخرى قضية سياسية كبيرة في لبنان. ومن دواعي الأسف، لم يتم، منذ اتخاذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، إجراء أي عملية انتخابية حرة ونزيهة وفقا لقواعد الدستور اللبناني التي وضعت بدون تدخل أو نفوذ أجنبي. وقد أشار مجلس الأمن مرة أخرى بأسف، في بيانه الرئاسي المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/43)، إلى أنه لم يتم بعد تنفيذ بعض أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، بما في ذلك إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وفقا لقواعد الدستور اللبناني وبدون أي تدخل أو نفوذ أجنبي.

٥٢ - ولا تزال الأغلبية البرلمانية الممثلة في تحالف ١٤ آذار/مارس ترى أن استمرار بقاء الرئيس لحود في الرئاسة غير شرعي. وقد أُحطت أيضا علما بالالتماس الأخير الذي وقّعه ٧٠ عضوا من أعضاء البرلمان من أجل عقد دورة برلمانية للتصديق على الاتفاق القانوني المتعلق بإنشاء محكمة دولية للبنان، والذي سوّغ فيه الموقعون لجوءهم إلى تقديم التماس بالإشارة إلى موقف رئيس الجمهورية الذي مُددت ولايته بما يتعارض وقرار مجلس الأمن

١٥٥٩ (٢٠٠٤)، والذي لا يزال يحاول الوقوف أمام الاختصاصات الدستورية للحكومة اللبنانية الشرعية.

٥٣ - وفي الأشهر المقبلة، سوف تنتهي ولاية الرئيس لحود. وسوف يتعين وفقا للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، انتخاب رئيس جديد في عملية انتخابية ينبغي أن تكون حرة ونزيهة، وأن تُجرى وفقا لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة بدون تدخل أو نفوذ أجنبي، ومن شأن هذه الانتخابات أن تساعد أيضا على إنعاش العملية السياسية الدستورية في لبنان.

ثالثا - ملاحظات

٥٤ - تم، منذ التقرير المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، المتعلق بتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2006/832) إحراز مزيد من التقدم نحو تعزيز الترتيبات التي اتخذت بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، والتي تشكل إطارا تمكينيا لتحقيق الاستقرار في لبنان وعودته إلى المسار المؤدي إلى توطيد سيادته وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، وهي أمور كان هذا البلد يسعى إلى تحقيقها قبل حرب الصيف الأخيرة. غير أن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) لم ينفذ بالكامل حتى الآن.

٥٥ - وظل يخيم على لبنان على مدى الأشهر القليلة الماضية أزمة سياسية وعدم يقين طال أمدهما مما يدل على أن أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) لا تزال تحظى بنفس الأهمية التي كانت تحظى بها وقت اتخاذ القرار بادئ الأمر. وقد مر لبنان، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بعملية انتقال كبيرة، بشراكة مع الأمم المتحدة. ومما يحظى بأهمية قصوى أن البلد انتخب حكومة لا تزال تتمتع بشرعية ديمقراطية أسبغتها عليها عملية انتخابات برلمانية حرة ونزيهة، تحت إشراف مراقبين دوليين. غير أن عملية الانتقال لم تكتمل بعد، بل إنها، في واقع الأمر، عانت من نكسات هائلة.

٥٦ - كذلك تبين حالة المواجهة التي طال أمدها أن لبنان بحاجة إلى إطار يكون شاملا، ويقوم، قبل ذلك كله، على التراضي، كما هو منصوص عليه في اتفاق الطائف. وهذا الإطار يقتضي أيضا تجدد الدعم والمشاركة من جانب جميع الأطراف والجهات الخارجية ذات الصلة الداعمة للبنان. فبدون ذلك، وبدون نهاية للأزمة الخانقة، لن يكون بمقدور لبنان إحراز أي تقدم في طريق إعادة تأكيد سيادته وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، أو مواصلة هذا التقدم على المدى البعيد. ولقد لمست مؤشرات إيجابية في التأكيدات التي تلقيتها من الرئيس الأسد وغيره من كبار المسؤولين السوريين أثناء المحادثات التي أجريتها في دمشق في ٢٤ نيسان/أبريل، وأتطلع إلى تحقيقها في واقع الممارسة.

٥٧ - أما على الصعيد المحلي، ينبغي أن يتضمن التوصل إلى حل للأزمة الراهنة، مناقشة مسألة رئاسة الجمهورية اللبنانية والاتفاق بشأنها. وفي التقرير الأول المتعلق بتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) الوثيقة (S/2004/777) المؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أُعرب عن الاعتقاد بأن على ''الحكومات والقادة ألا يتمسكوا بمناصبهم بعد انقضاء الولايات المحددة لهم''. وفي المستقبل القريب، ستصبح قضية تمديد ولاية الرئيس لحود الخلافية غير ذات أهمية. غير أن ما سيحظى بالأهمية هو أن تكون عملية الانتخابات الرئاسية حرة ونزيهة، وأن تُجرى وفقا لقواعد الدستور اللبناني الموضوع بدون تدخل أو نفوذ أجنبي، ووفقا للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٥٨ - ولا تعد الأزمة السياسية الراهنة في لبنان ولا التنفيذ الشامل لجميع أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) مسألة محلية محض. فكما هو عليه الأمر منذ مدة طويلة، يظل مصير لبنان مرهونا بالاتجاهات والشواغل الإقليمية الأوسع نطاقا. ويتصل هذا، من ناحية بالصراع العربي الإسرائيلي وبالجهود الرامية إلى التوصل إلى سلام شامل ودائم لجميع الشعوب في المنطقة. ويتصل، من ناحية أخرى، بالتنفيذ التام لا للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) فحسب، بل وللقرارين ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وكذلك للقرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) من حيث صلته بهذا الأمر.

٥٩ - ومما يتسم بأهمية قصوى، ضرورة التصدي لموضوع المزاعم القائلة بأن ثمة تهريبا غير مشروع للأسلحة يجري في السر عبر الحدود السورية - اللبنانية، إذ أن أي شكل من أشكال التهريب يقوّض في الصميم سلطة الحكومة واحتكارها للاستخدام المشروع للقوة. ولقد ظل القلق وما زال يساورني بشأن حجم التقارير وتفاصيلها. وإني أهيب بجميع الأطراف ذات الصلة، وبخاصة حكومتي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية، أن تكفل التنفيذ التام للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٦٠ - وفي هذا السياق، أكرر الإعراب عن اقتناعي بأن إقامة علاقات دبلوماسية طبيعية بين الجمهورية العربية السورية ولبنان وترسيم الحدود اللبنانية - السورية تعد من التدابير الأساسية لتأكيد الاحترام الصارم لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي وتيسير التنفيذ الكامل لجميع أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وأتوقع أن تحرز الجمهورية العربية السورية ولبنان، في سياق التوصل إلى حل للأزمة السياسية الراهنة في لبنان، تقدما نحو إبرام اتفاق ثنائي بشأن هذه العناصر. وفيما يتعلق بمزارع شبعا، ما زلت أعمل على دراسة التعريف الجغرافي للمنطقة وأود أيضا أن أدعو الجمهورية العربية السورية ولبنان إلى أن يعالجا، في اتصالاتهما الثنائية، مسألة المحتجزين اللبنانيين في مراكز الاحتجاز السورية.

٦١ - وقد لاحظت المزاعم المتعددة الموجهة من مختلف الجهات والأطراف فيما يتعلق بالتهريب غير المشروع للأسلحة واحتمال تسليح مختلف الجماعات اللبنانية وغير اللبنانية. وكل هذه الأمور تشكل قلقا بالغا. ويساورني قلق عميق لاحتمال أن تكون الأزمة السياسية في لبنان قد زادت عمقا وتفاقمت جراء تلك المزاعم وما يتصل بها من تخمينات. وأهم من ذلك كله أن المخاوف والتخمينات المتصلة بإذكاء عملية العودة إلى تسليح المجموعات السياسية في لبنان على نطاق واسع أطلت بشبح العودة إلى أحلك أيام لبنان. ويجب ألا يحدث هذا.

٦٢ - ولا تزال أسلحة حزب الله تشكل تحديا رئيسيا أمام احتكار الحكومة بالاستخدام المشروع للقوة وأمام جميع الجهود المبذولة لإعادة تأكيد سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي. وأكرر الإعراب عن اقتناعي بأن نزع سلاح المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية يجب أن يتم من خلال عملية سياسية، وهي عملية تتوقف، في المقام الأول، على التوصل إلى حل للأزمة السياسية الراهنة وإقامة حوار بشأن عدد من أهم القضايا الملحة والتوصل إلى توافق في الآراء حولها. وفي الوقت ذاته، فإن التنفيذ التام للحظر المفروض على الأسلحة بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، هو عنصر لا غنى عنه لتخفيف حدة التوتر واحتمالات الصراع القائمة في لبنان في الوقت الحاضر ولتمهيد الطريق لنزع سلاح المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسريحها. ويتوجب على جميع الأطراف الإقليمية المعنية، وبوجه خاص الجمهورية العربية السورية، أن تقدم الدعم لهذه العملية. وقد لاحظت مؤشرات إيجابية في هذا الصدد، في محادثاتي مع الرئيس الأسد بشأن المسائل ذات الصلة.

٦٣ - إضافة إلى ذلك، يجب أيضا أن تعود العملية السياسية، على الصعيدين المحلي والإقليمي، إلى معالجة قضية المليشيات الفلسطينية، وفقا للاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار الوطني الذي تم في العام الماضي.

٦٤ - وجميع الأطراف داخل المنطقة وخارجها مدعوة إلى تقديم الدعم اللازم. فبفضل الجهود المبذولة لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بالكامل، تم إحراز تقدم كبير. وإني أعرب عن شكري لجميع المساهمين بقوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ولجميع مقدمي المساعدة التقنية الثنائية، وجميع البلدان المانحة. وأود أيضا أن أشيد بالقوات المسلحة اللبنانية بوجه خاص، لما اضطلعت به من دور في الأشهر الأخيرة، في سعيها من أجل تأكيد أن يظل الاستخدام المشروع للقوة حكرا على الحكومة وحدها وبسط سلطتها في جميع أرجاء البلد.

٦٥ - وأوجه دعوتي مجددا لجميع الأطراف والجهات الفاعلة لتقديم الدعم من أجل إعادة تعمير لبنان وتحقيق التحول السياسي فيه، ولاتخاذ جميع التدابير التميكينة لهذا الغرض، كما هو محدد في اتفاق الطائف وفي القرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٦٦ - وسوف أواصل بذل الجهود لغرض تحقيق التنفيذ الكامل لهذه القرارات ولجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة باستعادة لبنان سلامته الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي وتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في جميع أرجاء منطقة الشرق الأوسط، انسجاما مع جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما مع القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).